

قرار - إداري - لجنة عليا - رقم (15) لسنة 2023

بشأن إصدار لائحة جزاءات ومخالفات وقيود مجلس التأديب

رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين ذات الصلة.
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 39 لسنة 2014 في شأن حماية المستهلك ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ولائحته التنفيذية، وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم 1 لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- وبناء على قرار - إداري - رقم (2) لسنة 2023 بشأن تشكيل مجلس التأديب المستدرك والمنشور في العدد (1619) من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) الصادر بتاريخ 2023/1/22.
- وبناء على قرار - إداري - رقم (3) لسنة 2023 بشأن إصدار لائحة جزاءات ومخالفات وقيود مجلس التأديب الصادر بتاريخ 2023/1/26.
- وبناء على قرار اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين باجتماعها رقم (11) لسنة 2023 والمنعقد بتاريخ 2023/11/06.
- وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

المحامي مسفر عايض

قرر ما يلي
mesferlaw.com
مادة أولى



يُلغى القرار رقم (3) لسنة 2023 بشأن إصدار لائحة جزاءات ومخالفات وقيود مجلس التأديب الصادر بتاريخ 2023/1/26.

مادة ثانية

إصدار لائحة مخالفات القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وأية قرارات صادرة من الوحدة والقوانين ذات الصلة والمتضمنة الجزاءات التي يختص بها مجلس التأديب والمرفق نصوصها في الملحق رقم (1) من هذا القرار، وتعد هذه الجزاءات الواردة باللائحة استرشادية لمجلس التأديب.

المادة الثالثة

يتولى المجلس النظر والفصل في المساءلة التأديبية المخالة اليه والمرفوعة من الوحدة والمتعلقة بمخالفة أحكام القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته وتعديلاتها وأية قرارات أو تعليمات صادرة بموجبه وفقاً للمادة (80) من القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين، والجزاءات التي لم ينص عليها في اللائحة يتم التصدي لها من قبل المجلس التأديب ويحدد الجزاء المناسب لها وفقاً لأحكام القانون.

المادة الرابعة

للمجلس أن يوقع أياً من الجزاءات الواردة بالملحق رقم (1)، ويكون التحقيق بالمساءلة التأديبية وفقاً للإجراءات الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

المادة الخامسة

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويُلغى كل نص آخر يتعارض مع هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

رئيس اللجنة العليا

محمد سليمان العتيبي

صدر في : 16 نوفمبر 2023 م

لائحة المخالفات والجزاءات

ملحق رقم (1):

أولاً: شركات التأمين والتأمين التكافلي وفروعها:

القيود				الجزاءات										المخالفات	م
طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين				طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين											
منع	وقف	منع	منع	فرض	عزل	إلغاء	وقف	الوقف	الوقف	إلزام	الإلزام	التبني	على	المخالفات	م
الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق ترخيصه	النشاط المرخص به لمدة معينة	الشخص المرخص له من الوحدة من مزاولته بعض الأعمال لمدة محددة	الشخص المرخص له من إبرام بعض أنواع الصفقات	جزاءات مالية تتمتع تبعاً لمدى جسامة المخالفة وبعد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	الترخيص	الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	عن مزاولة العمل أو المهنة بشكل نهائي	عن العمل مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	المخالف بإعادة اجتياز الاختبارات التأهيلية	الإلزام	التبني	على	المخالفات	م
														قيام مجلس إدارة شركات التأمين والتأمين التكافلي بالتعاقد مع غير المرخص لهم أو المقيدين في سجلات الوحدة دون الحصول على الموافقة المسبقة. المادة (5) من اللائحة التنفيذية.	1
														عدم قيام مستخدم المعلومة التأمينية بتقديم ما لديه من معلومات الى الوحدة خلال 5 أيام عمل من تاريخ حيازته للمعلومة.	2
														امتناع مستخدم المعلومة التأمينية عن تزويد الوحدة بما تطلبه من معلومات تأمينية.	3
														قيام من اطلع على السجل التأميني الخاص بصاحب المعلومة التأمينية باستخدام المعلومات التي تحصل عليها بالانتفاع بما يغير الغرض التي اطلع عليها من أجلها. المادة (10) من اللائحة التنفيذية.	4
														قيام مستخدم المعلومة التأمينية بتزويد الوحدة بأي معلومات تأمينية يعلم أنها تحتوي على أخطاء أو لم يتمكن من التحقق من صحتها بشكل كامل. المادة (11) من اللائحة التنفيذية.	5

											قيام مستخدم المعلومة التأمينية بتزويد الوحدة بمعلومات وبيانات تأمينية دون اخطار الوحدة انما عمل شكوى او نزاع قائم. المادة (13) من اللائحة التنفيذية.	6
											عدم إبلاغ العميل بمعلومات الوثيقة والحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك شروط الإلغاء أو أي شروط جوهرية على أن تكون الشركة قد اتخذت الإجراءات المقبولة لضمان دقة ووضوح المعلومات المقدمة للعملاء وضمان أن تكون كتابية. المادة (15) من اللائحة التنفيذية.	7
											مزاولة نشاط التأمين أو التأمين التكافلي دون ترخيص من الوحدة. المادة (68) من اللائحة التنفيذية.	8
											عدم قيام شركات التأمين والتأمين التكافلي عند طلبها فتح فرع /فرع داخل أو خارج الكويت بتزويد الوحدة عن كل تعديل، أو تغيير، أو إضافة، أو إزالة بشأن مرفقات طلبها. المادة (72) من اللائحة التنفيذية.	9
											عائلة شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي لمواعيد الإخطار المذكورة في المادة (86) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019. المادة (86) من اللائحة التنفيذية.	10
											عدم التزام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي بأخذ موافقة الوحدة المسبقة بتحويل الوثائق إلى شركة أخرى. المادة (93) من اللائحة التنفيذية.	11
											قيام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي بتقديم بيانات غير صحيحة عند طلبه تحويل الوثائق. المادة (95) من اللائحة التنفيذية.	12
											عدم اخطار شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي للوحدة بالاعتراضات المقدمة من الدائنين على عملية الاندماج (إخفاء بيانات). المادة (103) من اللائحة التنفيذية.	13

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com



											14	عدم حصول شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي على الموافقة المسبقة من الوحدة في حال ابداء رغبتهما أو الدخول في ترتيبات أو اتفاقات تؤدي الى سيطرة فعلية على جهة خاضعة لرقابة الوحدة. المادة (104) من اللائحة التنفيذية.
											15	عدم التزام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي مقدمة عرض الاستحواذ بالقانون رقم (72) لسنة 2020 بشأن حماية المنافسة إذا كان من شأن الاستحواذ زيادة السيطرة على سوق التأمين. المادة (105) من اللائحة التنفيذية.
											16	عدم التزام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي مقدمة عرض الاستحواذ بأحكام الاستحواذ المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها على عملية الاستحواذ. المادة (106) من اللائحة التنفيذية.
											17	عدم التزام شركات التأمين التكافلي بالقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية في الشركة وأي أحكام ومعايير أخرى حددتها الوحدة. المادة (107)-(113)- (114) من اللائحة التنفيذية.
											18	عدم التزام شركة التأمين التكافلي بوضع لائحة داخلية لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي المعتمد متوافقة مع المعايير الشرعية. الجمع بين مهام وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية في الشركة وعدم التزامهم بالمعايير الشرعية. المادة (110) من اللائحة التنفيذية.
											19	عدم التزام شركات التأمين التكافلي بقواعد هيئة الرقابة الشرعية. المادة (111) من اللائحة التنفيذية.



												20	الجمع بين أنشطة التأمين التكافلي والتأمينات الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وكيل تأمين أو وسيط تأمين أو غيرها من الوسائل. المادة (112) من اللائحة التنفيذية.
												21	عدم التزام شركات التأمين التكافلي بالمدد المنصوص عليها في المواد (116)-(117)-(118). المادة (116)-(117)-(118) من اللائحة التنفيذية.
												22	عدم التزام هيئة الرقابة الشرعية في شركة التأمين التكافلي باختصاصاتها المنصوص عليها في المادة رقم 121. المادة (121) من اللائحة التنفيذية.
												23	عدم التزام شركات التأمين التكافلي بتزويد الوحدة بنسخة من تقرير هيئة الرقابة الشرعية قبل انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة. المادة (122) من اللائحة التنفيذية.
												24	عدم التزام مجلس إدارة شركة التأمين التكافلي بوضع لائحة داخلية لعمل هيئة الرقابة الشرعية المعتمد بحيث يكون متوافق مع المعايير الشرعية. المادة (123) من اللائحة التنفيذية.
												25	عدم التزام شركة التأمين التكافلي بأن يكون المدقق الشرعي الداخلي يبيع مجلس الإدارة أو اللجان المشيئة منه. المادة (124) من اللائحة التنفيذية.
												26	عدم توافر شرط أو أكثر من الشروط الواجب توافرها في المدقق الشرعي الداخلي لشركات التأمين التكافلي والمذكورة في المادة 125. المادة (125) من اللائحة التنفيذية.
												27	عدم التزام المدقق الشرعي الداخلي بمسؤولياته المنصوص عليها في المادة 126. المادة (126) من اللائحة التنفيذية.
												28	عدم التزام شركات التأمين التكافلي بالتعليمات المالية وإغماسية الصادرة من الوحدة والمذكورة بالمادة (127) من اللائحة. المادة (127) من اللائحة التنفيذية.



											<p>عدم التزام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتزويد الوحدة ببياناتها المالية وفقاً للضوابط التفصيلية لإعداد التقارير المالية التي تفرها الوحدة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه قانوناً بعد مراجعته من قبل مراقب حسابات الشركة المعتمد ومترجم باللغة العربية خلال:</p> <p>-90 يوماً التالية لانتهاء السنة المالية.</p> <p>-45 يوماً التالية لانتهاء الفترة المحلولة (ربع سنوي).</p> <p>المادة (158) من اللائحة التنفيذية</p>	33
											<p>عدم التزام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتضمين بيان أو أكثر من البيانات المذكورة في المادة 160 عند تزويد الوحدة بتقريرها السنوي.</p> <p>المادة (160) من اللائحة التنفيذية.</p>	34
											<p>عدم التزام شركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي لها بمزاولة نشاط التأمين على الحياة وتكوين الأموال بفحص مركزها المالي لفروعها لتحديد نسب الأرباح التي توزع على المساهمين أو حملة الوثائق أو المشتركين بواسطة خبير ائتماري معتمد.</p> <p>المادة (161)-(162) من اللائحة التنفيذية.</p>	35
											<p>نقص بيان أو أكثر من البيانات المطلوبة في تقرير الخبير الائتماري للشركات التأمين أو شركات التأمين التكافلي.</p> <p>المادة (163) من اللائحة التنفيذية.</p>	36
											<p>عدم التزام شركة التأمين أو شركة التأمين التكافلي بتزويد الوحدة بنتيجة فحص الخبير الائتماري خلال 60 يوماً من تاريخ انتهاء المدة التي جرى عنها الفحص.</p> <p>-عدم التزام شركة التأمين أو شركة التأمين التكافلي عند تزويد الوحدة بنتيجة فحص الخبير الائتماري خلال المدة المذكورة بإرفاق البيانات المطلوبة في المادة (164).</p> <p>المادة (164) من اللائحة التنفيذية.</p>	37



																			المادة (8) من اللائحة التنفيذية.	
																			عدم حصول مستخدم المعلومة التأمينية على تفويض من صاحب المعلومة التأمينية للاطلاع او الاستعلام عن بياناته.	3
																			المادة (9) من اللائحة التنفيذية.	
																			قيام من اطلع على السجل التأميني الخاص بصاحب المعلومة التأمينية باستخدام المعلومات التي تحصل عليها بالانتفاع بما يعبر العرض التي اطلع عليها من اجلها.	4
																			المادة (10) من اللائحة التنفيذية.	
																			قيام مستخدم المعلومة التأمينية بتزويد الوحدة بأي معلومات تأمينية يعلم انها تحتوي على اخطاء او لم يتمكن من التحقق من صحتها بشكل كامل.	5
																			المادة (11) من اللائحة التنفيذية.	
																			قيام مستخدم المعلومة التأمينية بتزويد الوحدة بمعلومات وبيانات تأمينية دون اخطار الوحدة انما محل شكوى او نزاع قائم.	6
																			المادة (13) من اللائحة التنفيذية.	
																			عدم إبلاغ العميل بمعلومات الوثيقة والحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك شروط الإلغاء أو أي شروط جوهرية على أن تكون الشركة قد اتخذت الإجراءات المفصلة لضمان دقة ووضوح المعلومات المقدمة للعملاء وضمان أن تكون كتابية.	7
																			المادة (15) من اللائحة التنفيذية.	
																			قيام شركات إعادة التأمين او إعادة التأمين التكافلي بالعمل بدون رخصة مزاولة سارية صادرة عن الوحدة.	8
																			المادة (68) من اللائحة التنفيذية.	
																			عدم قيام شركات إعادة التأمين او شركات إعادة التأمين التكافلي عند طلبها فتح فرع /الفرع داخل او خارج الكويت بتزويد الوحدة عن كل تعديل، او تغيير، او إضافة، او إزالة بشأن مرفقات طلبها.	9
																			المادة (72) من اللائحة التنفيذية.	
																			مخالفة شركات إعادة التأمين	10

												أو شركات إعادة التأمين التكافلي لمواعيد الإخطار المذكورة في المادة (86) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019. المادة (86) من اللائحة التنفيذية.	
												11	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي بأخذ موافقة الوحدة المسبقة بتحويل اتفاقيات التأمين إلى شركة أخرى. المادة (93) من اللائحة التنفيذية.
												12	قيام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي بتقديم بيانات غير صحيحة عند طلبه تمويل اتفاقيات التأمين. المادة (95) من اللائحة التنفيذية.
												13	عدم إخطار شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي للوحدة بالأعراضات المقدمة من الدائنين على عملية الأندماج (إعفاء بيانات). المادة (103) من اللائحة التنفيذية.
												14	عدم حصول شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي على الموافقة المسبقة من الوحدة في حال ابداء رغبته أو الدخول في ترتيبات أو اتفاقات تؤدي إلى سيطرة فعلية على جهة خاضعة لرقابة الوحدة. المادة (104) من اللائحة التنفيذية.
												15	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي مقدمة عرض الاستحواذ بالقانون رقم (72) لسنة 2020 بشأن حماية المنافسة إذا كان من شأن الاستحواذ زيادة السيطرة على سوق التأمين. المادة (105) من اللائحة التنفيذية.
												16	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي مقدمة عرض الاستحواذ بأحكام الاستحواذ المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها على عملية الاستحواذ. المادة (106) من اللائحة التنفيذية.



											17	عدم التزام شركات إعادة التأمين التكافلي بالقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية في الشركة وأي أحكام ومعايير أخرى حددتها الوحدة. المادة (107)-(113)- (114) من اللائحة التنفيذية.
											18	عدم التزام شركة إعادة التأمين التكافلي بوضع لائحة داخلية لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي المعتمد متوافقة مع المعايير الشرعية. الجمع بين مهام وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية في الشركة وعدم التزامهم بالمعايير الشرعية. المادة (110) من اللائحة التنفيذية.
											19	عدم التزام شركات إعادة التأمين التكافلي بالمدد المنصوص عليها في المواد (116)-(117)- (118) المادة (116)-(117)- (118) من اللائحة التنفيذية.
											20	عدم التزام هيئة الرقابة الشرعية في شركات إعادة التأمين التكافلي باختصاصاتها المنصوص عليها في المادة رقم 121. المادة (121) من اللائحة التنفيذية.
											21	عدم التزام شركات إعادة التأمين التكافلي بتزويد الوحدة بنسخة من تقرير هيئة الرقابة الشرعية قبل انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة. المادة (122) من اللائحة التنفيذية.
											22	عدم التزام مجلس إدارة شركة إعادة التأمين التكافلي بوضع لائحة داخلية لعمل هيئة الرقابة الشرعية المعتمد بحيث يكون متوافق مع المعايير الشرعية. المادة (123) من اللائحة التنفيذية.
											23	عدم التزام شركة إعادة التأمين التكافلي بأن يكون المدقق الشرعي الداخلي يتبع مجلس الإدارة أو اللجان المبينة منه. المادة (124) من اللائحة التنفيذية.



											24	عدم توافر شرط أو أكثر من الشروط الواجب توافرها في المدقق الشرعي الداخلي لشركات إعادة التأمين التكافلي والمذكورة في المادة 125. المادة (125) من اللائحة التنفيذية.
											25	عدم التزام المدقق الشرعي الداخلي لشركات إعادة التأمين التكافلي بمسؤولياته المنصوص عليها في المادة 126. المادة (126) من اللائحة التنفيذية.
											26	عدم التزام شركات إعادة التأمين التكافلي بالتعليمات المالية والمحاسبية الصادرة من الوحدة والمذكورة بالمادة (127) من اللائحة. المادة (127) من اللائحة التنفيذية.
											27	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتخصيص سجل مستقل لكل نوع من أنواع التأمين الذي تزاوله وحسب تعليمات الوحدة. المادة (148)-(149) من اللائحة التنفيذية.
											28	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بالاحتفاظ بسجلاتها الإلكترونية أو الورقية ونسخها الاحتياطية بطريقة يسهل الوصول إليها ولمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ انتهاء النشاط المتعلق به أو مدة أطول حسب الغاية التي أنشئت من أجله، أو في حال كان سجل أو أكثر محل تحقيق جنائي من قبل الوحدة أو إجراءات قضائية فيتم الاحتفاظ به لسنتين إضافيتين من تاريخ إصدار الحكم النهائي أو قرار من الوحدة. المادة (150)-(152) من اللائحة التنفيذية.
											29	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط إعادة التأمين بتزويد الوحدة بتقريرها السنوي لمركزها المالي معتمداً من مجلس الإدارة



												ومراقب الحسابات والخير الاكثوري معتمدين خلال 90 يوم التالية لانتها السنة المالية. المادة (155) من اللائحة التنفيذية.
												30 عدم التزام شركة إعادة التأمين او شركة إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بإعداد بياناتها المالية وفقاً للسياسات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تكون بياناتها المالية منفصلة لكل نوع من أنواع التأمين وبيانات موحدة وفقاً للساذج المعدة لهذا الغرض والتي تقررها الوحدة. المادة (156)-(157) من اللائحة التنفيذية.
												31 عدم التزام شركات إعادة التأمين او شركات اعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتزويد الوحدة ببياناتها المالية وفقاً للمصاوب التفصيلية لإعداد التقارير المالية التي تقررها الوحدة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة او من ينوب عنه قانوناً بعد مراجعته من قبل مراقب حسابات الشركة المعتمد و مترجم باللغة العربية خلال: 90- يوماً التالية لانتها السنة المالية. 45- يوماً التالية لانتها الفترة المرحلية (ربع سنوي). المادة (158) من اللائحة التنفيذية.
												32 عدم التزام شركات إعادة التأمين او شركات إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتضمين بيان او أكثر من البيانات المذكورة في المادة 160 عند تزويد الوحدة بتقريرها السنوي. المادة (160) من اللائحة التنفيذية.
												33 عدم التزام شركات إعادة التأمين التقليدي او التكافلي بأن تفحص مراكزها المالية المتعلقة بهذا النشاط وان تقدر قيمة الالتزامات القائمة شاملاً كافة العمليات التي تبرمها الشركة في الكويت ولي الخارج كلاً على حدة ويواقع مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات



																					وذلك بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين المعتمدين لدى الوحدة. المادة (161) من اللائحة التنفيذية	
																					34	نقص بيان أو أكثر من البيانات المطلوبة في تقرير الخبير الاكتواري لشركات إعادة التأمين أو إعادة التأمين التكافلي. المادة (163) من اللائحة التنفيذية.
																					35	–عدم التزام شركة إعادة التأمين أو شركة إعادة التأمين التكافلي بتزويد الوحدة بنتيجة فحص الخبير الاكتواري خلال 60 يوما من تاريخ انتهاء المدة التي جرى عنها الفحص. –عدم التزام شركة إعادة التأمين أو شركة إعادة التأمين التكافلي عند تزويد الوحدة بنتيجة فحص الخبير الاكتواري خلال المدة الملتزمة بإرفاق البيانات المطلوبة في المادة (164). المادة (164) من اللائحة التنفيذية.
																					36	عدم التزام شركات إعادة التأمين أو إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتزويد الوحدة بنماذج من اتفاقيات التأمين بما تحتويه من شروط واستثناءات وملاحق وكل تعديل أو تغيير يطرأ عليها على أن تلتزم بترجمة هذه المستندات إلى اللغة العربية. –عدم التزام شركات إعادة التأمين أو إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط إعادة التأمين بيان رأس المال والنشاط المرخص لها به في إعلاناتها ومطبوعاتها وأوراقها الرسمية. –قيام شركات إعادة التأمين أو إعادة التأمين التكافلي المرخص لها بمزاولة نشاط إعادة التأمين بشرح بيان أو أكثر من البيانات الواجب تقديمها قبل اعتمادها من الوحدة. المادة (166) من اللائحة التنفيذية.



ثالثاً: فروع الشركات الأجنبية:

القيود		الجوازات											م	
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)												
منع الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو ترخيصه	منع الشخص المرخص له من وقف النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من مزاولته بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من ابرام بعض أنواع الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمُدَى جسامته المخالفة ويحدد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	الغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن العمل أو مزاولته المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	الوقف عن العمل أو مزاولته المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	إلزام المخالف بإعادة اجازات الاختيار الأهلية	الإنذار	التنبيه على المخالف بالوقوف عن ارتكابه المخالفة	المخالفات	
													قيام فروع الشركات الأجنبية بالعمل دون رخصة مزاولته سارية صادرة عن الوحدة. المادة (5) من اللائحة التنفيذية.	1
													-عدم قيام مستخدم المعلومة التأمينية بتقديم ما لديه من معلومات الى الوحدة خلال 5 أيام عمل من تاريخ حيازته للمعلومة. - امتناع مستخدم المعلومة التأمينية عن تزويد الوحدة بما تطلبه من معلومات تأمينية. المادة (8) من اللائحة التنفيذية.	2
													عدم حصول مستخدم المعلومة التأمينية على تفويض من صاحب المعلومة التأمينية للاطلاع أو الاستعلام عن بياناته. المادة (9) من اللائحة التنفيذية	3
													قيام من اطلع على السجل التأميني الخاص بصاحب المعلومة التأمينية باستخدام المعلومات التي تحصل عليها بالانتفاع بما غير الغرض التي اطلع عليها من اجلها. المادة (10) من اللائحة التنفيذية.	4
													قيام مستخدم المعلومة التأمينية	5

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com



											بتزويد الوحدة بأي معلومات تأمينية يعلم انما تحتوي على اخطاء او لم يتمكن من التحقق من صحتها بشكل كامل. المادة (11) من اللائحة التنفيذية.
											قيام مستخدم المعلومات التأمينية بتزويد الوحدة بمعلومات وبيانات تأمينية دون اخطار الوحدة انما محل شكوى او نزاع قائم. المادة (13) من اللائحة التنفيذية.
											عدم إبلاغ العميل بمعلومات الوثيقة والحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك شروط الإلغاء أو أي شروط جوهرية على أن تكون الشركة قد اتخذت الإجراءات المعقولة لضمان دقة ووضوح المعلومات المقدمة للعملاء وضمان أن تكون كتابية. المادة (15) من اللائحة التنفيذية.
											مخالفة فروع الشركات الاجنبية لمواعيد الإخطار المذكورة في المادة (86) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019. المادة (86) من اللائحة التنفيذية.
											عدم التزام فروع شركات التأمين الاجنبية بأنواعها او فروع شركات إعادة التأمين الاجنبية بأنواعها بأخذ موافقة الوحدة المسبقة بتحويل الوثائق الى شركة أخرى. المادة (93) من اللائحة التنفيذية.
											قيام فروع شركات التأمين الأجنبية بأنواعها او فروع شركات إعادة التأمين الاجنبية بأنواعها بتقديم بيانات غير صحيحة عند طلبه تحويل الوثائق. المادة (95) من اللائحة التنفيذية.



																		عدم التزام فروع الشركات الأجنبية التكافلي بالقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية في الشركة وأي أحكام ومعايير أخرى حدتها الوحدة. المادة (107)- (113)-(114) من اللائحة التنفيذية.	11
																		عدم التزام فروع الشركات الأجنبية التكافلي بوضع لائحة داخلية لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي المحمد متوافقة مع المعايير الشرعية. الجمع بين مهام وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية في الشركة وعدم التزامهم بالمعايير الشرعية. المادة (110) من اللائحة التنفيذية.	12
																		قيام فروع الشركات الأجنبية بالجمع بين أنشطة التأمين التكافلي والتأمينات الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وكيل تأمين أو وسيط تأمين أو غيرها من الوسائل. المادة (112) من اللائحة التنفيذية.	13
																		عدم التزام فروع الشركات الأجنبية التكافلي بالمدد المنصوص عليها في المواد (116)- (117)-(118). المادة (116)- (117)-(118) من اللائحة التنفيذية.	14
																		المادة (121) من اللائحة التنفيذية. عدم التزام هيئة الرقابة الشرعية في فروع الشركات الأجنبية التكافلي باختصاصاتها المنصوص عليها في المادة رقم 121. المادة (121) من اللائحة التنفيذية.	15
																		عدم التزام فروع الشركات الأجنبية	16



											التكافلي بتزويد الوحدة بنسخة من تقرير هيئة الرقابة الشرعية قبل انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة. المادة (122) من اللائحة التنفيذية.
											17 عدم التزام مدير فرع الشركة الأجنبية بالتكافلي بوضع لائحة داخلية لعمل هيئة الرقابة الشرعية المعتمد بحيث يكون متوافق مع المعايير الشرعية. المادة (123) من اللائحة التنفيذية.
											18 عدم التزام فرع الشركة الأجنبية بالتكافلي بأن يكون المدقق الشرعي الداخلي يتبع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة منه. المادة (124) من اللائحة التنفيذية.
											19 عدم توافر شرط أو أكثر من الشروط الواجب توافرها في المدقق الشرعي الداخلي لفروع الشركات الأجنبية والملكورة في المادة 125. المادة (125) من اللائحة التنفيذية.
											20 عدم التزام المدقق الشرعي الداخلي لفروع الشركات الأجنبية بمسؤولياته المنصوص عليها في المادة 126. المادة (126) من اللائحة التنفيذية.
											21 عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها بالتعليمات المالية والمحاسبية الصادرة من الوحدة والملكورة بالمادة (127) من اللائحة. المادة (127) من اللائحة التنفيذية.
											22 عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتخصيص سجل مستقل لكل نوع من أنواع التأمين الذي



												تزاوله وحسب تعليمات الوحدة. المادة (148)- (149) من اللائحة التنفيذية.	
												23	<p>عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بالاحتفاظ بسجلاتها الالكترونية او الورقية ونسخها الاحتياطية بطريقة يسهل الوصول اليها ولمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ انتهاء النشاط المتعلق به او مدة أطول حسب الغاية التي أنشئت من أجله، او في حال كان سجل أو أكثر محل تحقيق جاري من قبل الوحدة أو إجراءات قضائية فيتم الاحتفاظ به لستين اضافيين من تاريخ اصدار الحكم النهائي أو قرار من الوحدة. المادة (150)- (152)- (153) من اللائحة التنفيذية.</p>
												24	<p>عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتزويد الوحدة بتقريرها السنوي مركزها المالي معتمداً من مجلس الإدارة ومراقب الحسابات والخبير الاكوارى معتمدين خلال 90 يوما التالية لانتهاء السنة المالية. المادة (155) من اللائحة التنفيذية.</p>
												25	<p>عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بإعداد بياناتها المالية وفقاً للسياسات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تكون بياناتها المالية منفصلة لكل نوع من أنواع التأمين وبيانات موحدة وفقاً للنماذج المعدة لهذا الغرض والتي تقرها الوحدة.</p>



												المادة (163) من اللائحة التنفيذية.	
												<p>30</p> <p>–عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها بتزويد الوحدة بنتيجة فحص الحبير الاكتواري خلال 60 يوما من تاريخ انتهاء المدة التي جرى عنها الفحص.</p> <p>–عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها عند تزويد الوحدة بنتيجة فحص الحبير الاكتواري خلال المدة المذكورة بإرفاق البيانات المطلوبة في المادة (164).</p> <p>المادة (164) من اللائحة التنفيذية.</p>	
												<p>–عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتزويد الوحدة بنماذج من وثائق التأمين بما تحويه من شروط واستثناءات وملاحق وكل تعديل أو تغيير يطرأ عليها على أن تلتزم بترجمة هذه المستندات إلى اللغة العربية.</p> <p>–عدم التزام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين وبيان رأس المال والنشاط المرخص لها به في إعلاناتها ومطبوعاتها وأوراقها الرسمية.</p> <p>–قيام فروع الشركات الأجنبية بأنواعها المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بشهرين أو أكثر من البيانات الواجب تقديمها قبل اعتمادها من الوحدة.</p> <p>المادة (166) من اللائحة التنفيذية.</p>	31
												<p>عدم التزام شركات التأمين الأجنبية التي لها فروع بالكويت بأخذ الموافقة المسبقة من الوحدة عند تعيين مدير أو أكثر للفروع.</p> <p>المادة (174) من اللائحة التنفيذية.</p>	32



رابعاً: مجتمعات التأمين:

القواعد		الجزاءات										م	المخالفات	
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)												
منع الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو ترخيصه	منع الشخص المرخص له من النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من مزاولته بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من إبرام بعض أنواع الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمدى جسامة المخالفة ويحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن مزاولته العمل أو المهنة بشكل نهائي	الوقف عن العمل أو مزاولته المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	إلزام المخالف بإعادة اجتياز الاختبارات التأهيلية	الإلزام	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة		
													1	قيام جمعية التأمين بالعمل بدون ترخيص.
													2	عدم قيام جمعية التأمين بتزويد الوحدة بتقريرها المتضمن نتائج أعمالها المعتمدة من مدير الجمعية خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر.
													3	عدم قيام جمعية التأمين بتزويد الوحدة بتقريرها السنوي والمعتمد من مراقب حساباتها خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر.
													4	قيام الأشخاص الراغبين بالانضمام لجمعية التأمين عند تقديم طلبهم بإخفاء، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب أو إدلاء ببيانات غير صحيحة وفضلة إلى الوحدة أو الجمعية.
													5	قيام الجمعية بالتعاقد مع غير المرخص لهم أو المقيدين في سجلات الوحدة دون الحصول على الموافقة المسبقة.
													6	قيام الجمعية بتزويد الوحدة بمعلومات وبيانات تأمينية دون إخطار الوحدة أو محل شكوى أو نزاع قائم.
													7	عدم قيام الجمعية بإبلاغ العميل بمعلومات الوثيقة والحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك شروط الإلغاء أو أي شروط جوهرية على أن تكون الشركة قد اتخذت الإجراءات المطلوبة لضمان دقة ووضوح المعلومات



																	المقدمة للمعلاء وضمان أن تكون كتابية.	
																	8	عدم التزام الجمعية المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بتخصيص سجل مستقل لكل نوع من أنواع التأمين الذي تراوله وحسب تعليمات الوحدة.
																	9	عدم التزام الجمعية بوضع لائحة داخلية لتنظيم أعمالها اتجاه أعضاء الجمعية والوحدة وحملة الوثائق.
																	10	عدم التزام الجمعية في جميع الحالات بأخذ الموافقة المسبقة من الوحدة على ما تتضمنه اللائحة الداخلية لها.
																	11	مخالفة الجمعية للنظام الأساسي لها.
																	12	عدم التزام الجمعية بالقرارات والتعليمات الصادرة من الوحدة فيما يخص أعمالها.
																	13	عدم التزام الجمعية بما نصت عليه قرارات آلية قواعد إصدار وثائق التأمين.
																	14	عدم التزام مدير الجمعية بالواجبات والمهام الواردة في قرار تعيينه.

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



خامساً: وسطاء التأمين و/أو إعادة التأمين:

القبود		الجزاءات													م			
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)																
منع الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو تعديل ترخيصه	منع الشخص المرخص له من النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من مزاولة بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من ابرام بعض أنواع الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمدى جسامة المخالفة وبحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة او مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن مزاولة العمل المهنة لمدة أو بشكل نهائي	الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لا تتجاوز ستة	إلزام المخالف بإعادة احتساز الاختبارات التأهيلية	الإندار	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة	المخالفات					
																	1	عدم التزام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين بإمسالك سجل خاص تقيده فيه اسم وعنوان كل شركة تأمين تقوم بإجراء عمليات التأمين أو إعادة التأمين لحسابها. المادة (177) من اللائحة التنفيذية.

											2	<p>–عدم التزام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة النشاط بتعيين مراقب حسابات مسجل لدى الوحدة.</p> <p>–عدم التزام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بتقديم بيانات مالية سنوية للشركة معتمد من مراقب الحسابات مسجل لدى الوحدة متضمن حجم العمليات والعمولات المدفوعة من شركات التأمين التي تتعامل معها.</p> <p>المادة (178) من اللائحة التنفيذية.</p>
											3	<p>–عدم التزام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين في الحالات التي يجوز لهم الجمع بين اعمال الوساطة في تأمين الحياة وعمليات تكوين الأموال من جهة، والوساطة في تأمين المحتلطات والمسؤوليات من جهة أخرى، بالفصل الكامل للدفاتر والسجلات بين تلك الأنشطة.</p> <p>المادة (179) من اللائحة التنفيذية.</p> <p>–قيام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بالجمع بين اعمال التأمين لنفس العملية ونفس الجهة التي يعمل لحسابها.</p>
											4	<p>–قيام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بمخالفة ما جاء في المادة (180).</p> <p>المادة (180) من اللائحة التنفيذية.</p>
											5	<p>عدم تصحيح الوسيط للمخالفة الواحدة خلال المدة المحددة بقانون الوحدة ولائحه التنفيذية وتعديلاتهما.</p>
											6	<p>قيام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين بالعمل دون ترخيص.</p>
											7	<p>عدم التزام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بالبرنامج التدريبي المتخصص في التأمين للعاملين لديها.</p> <p>المادة (186) من اللائحة التنفيذية.</p>
											8	<p>–قيام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بممارسة نشاطه أثناء فترة التوقف.</p>



														قيام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بالتوقف المؤقت أو النهائي دون اخذ موافقة الوحدة. المادة (190)–(191) من اللائحة التنفيذية.	
														قيام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بإجراء أي تعديل أو تغيير في وثيقة تأمين المسؤولية المهنية قبل اخذ موافقة الوحدة المسبقة. المادة (195) من اللائحة التنفيذية.	9
														اخراج شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بواجباتهم اتجاه الوحدة والملذكرة في المادة (196). المادة (196) من اللائحة التنفيذية.	10
														اخراج شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بواجباتهم اتجاه شركات التأمين بأنواعها والملذكرة في المادة (197). المادة (197) من اللائحة التنفيذية.	11
														اخراج شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأمين بواجباتهم اتجاه عملائهم الملذكرة في المادة (198). المادة (198) من اللائحة التنفيذية.	12
														عدم التزام شركات وساطة التأمين و/أو إعادة التأمين بأخذ الموافقة المسبقة من الوحدة قبل اغلاق أحد فروعها. المادة (202) من اللائحة التنفيذية.	13



سادساً: المهنة التأمينية:

أ - خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر

التبؤد				الجؤاءات										المخالفات	م
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)				(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)											
منع الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو ترخيصه	وقف النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من مزاولته بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من إبرام بعض أنواع الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمدى المخالفة ويحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن مزاولة العمل أو المهنة بشكل نهائي	الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	إلزام المخالف بإعادة اجتياز الاختبارات التأهيلية	الإلذار	التسببه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة			
													قيام خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بتعديل وثيقة تأمين ضمان المسؤولية المهنية دون أخذ موافقة الوحدة المسبقة. المادة (207) من اللائحة التنفيذية.	1	
													عدم التزام مدير تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بالواجبات المطلوبة منه والتي منها الفرغ لمزاولة للنشاط محل الترخيص. المادة (208) من اللائحة التنفيذية.	2	
													إذا لم يلتزم خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بالعمل خلال 3 أشهر من تاريخ القيد والعلم به. المادة (212) من اللائحة التنفيذية.	3	
													عدم التزام خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بأخذ موافقة الوحدة المسبقة عند إضافة أو إلغاء نوع من أنواع التأمين المطلوب ممارسة أعمال الحجره فيه. المادة (215) من اللائحة التنفيذية.	4	
													عدم التزام خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بأخذ الموافقة المسبقة من الوحدة في حال الرغبة بالتوقف المؤقت أو النهائي. المادة (216)-(217) من اللائحة التنفيذية.	5	

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



																			عدم التزام خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بالواجبات المنوطة بهم في المادة رقم (219). المادة (219) من اللائحة التنفيذية.	6
																			قيام خبراء تقييم الاخطار وتقدير الحسائر بقبول أي مهام أو عمليات تسند إليه من الأطراف الطالبة لتقرير الخبرة في حال تعارضت هذه المهام والعمليات مع طبيعة عمله أو كان له فيها مصلحة بأي شكل من الأشكال. المادة (220) من اللائحة التنفيذية.	7
																			قيام خبراء تقييم الاخطار وتقييم الحسائر بالعمل دون رخصة مزاولة سارية صادرة من الوحدة	8
																			إذا قام خبير تقييم الاخطار وتقييم الحسائر بإعفاء، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب أو إدلاء ببيانات غير صحيحة ومضللة إلى الوحدة.	9
																			قيام خبراء تقييم الاخطار وتقييم الحسائر بتقديم تقرير غير صحيح وعالفاً للأسس والقواعد الفنية المتعارف عليها.	10

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



سادساً: المهنة التأمينية:

ب - استشاريو التأمين

القيد		الجزاءات											م		
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)													
منع الشخص المرخص له من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو تعديل ترخيصه	وقف النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من مزاولة بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من إبرام بعض أنواع الصفقات	جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمدى جسامة المخالفة ويحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن العمل أو المهنة بشكل نهائي	الوقف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	إلزام المخالف بإعادة اجتياز الاختبارات التأهيلية	الإبدار	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة	المخالفات	قيام استشاريو التأمين بالعمل دون رخصة مزاولة سارية صادرة عن الوحدة.	1

											المادة (222) من اللائحة التنفيذية.	
											قيام استشاريو التأمين بتعديل وثيقة تأمين ضمان المسؤولية المهنية دون اخذ موافقة الوحدة المسبقة.	2
											المادة (225) من اللائحة التنفيذية.	
											عدم التزام مدير استشاريو التأمين بالواجبات المطلوبة منه والتي منها التفرغ لمزاولة للنشاط محل الترخيص.	3
											المادة (226) من اللائحة التنفيذية.	
											إذا لم يلتزم استشاريو التأمين بالعمل خلال 3 أشهر من تاريخ القيد والعلم به.	4
											المادة (230) من اللائحة التنفيذية.	
											عدم التزام استشاريو التأمين بأخذ الموافقة المسبقة من الوحدة في حال الرغبة بالتوقف المؤقت أو النهائي.	5
											المادة (233) - (234) من اللائحة التنفيذية.	
											عدم التزام استشاريو التأمين بالواجبات والمهام المطلوبة منهم في المادة رقم (236).	6
											المادة (236) من اللائحة التنفيذية.	
											عدم التزام استشاريو التأمين بآداب ممارسة المهنة المذكورة في المادة رقم (237).	7
											المادة (237) من اللائحة التنفيذية.	
											قيام استشاريو التأمين بالجمع بين مهنة استشاري تأمين واي مهنة تأمينية أخرى.	8
											المادة (239) من اللائحة التنفيذية.	
											إذا قام خبير تقييم الاحطار وتقييم	9



												الحسائر بإخفاء، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب أو إدلاء ببيانات غير صحيحة ومضللة إلى الوحدة.
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

سادساً: المهنة التأمينية:

ج - الخبير الاكتواري

القواعد			الجزاءات											
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)			(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)											
منع الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو تعديل ترخيصه	وقف النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من إبرام بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من إبرام بعض الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لحدى جسامة المخالفة ويحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن مزاوله العمل المهنة بشكل نهائي	الوقف عن العمل المهنة لمدة لا تتجاوز سنة	إلزام المخالف بإعادة اجتهاد الاختبارات التأهيلية	الإلزام	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة	المخالفات	م
													قيام الخبير الاكتواري بالعمل بدون رخصة مزاوله سارية عن الوحدة. المادة (240) من اللائحة التنفيذية.	1
													قيام الخبير الاكتواري بتعديل وثيقة تأمين ضمان المسؤولية المهنية دون اخذ موافقة الوحدة المسبقة. المادة (243) من اللائحة التنفيذية.	2
													إذا لم يلتزم الخبير الاكتواري بالعمل خلال 3 أشهر من تاريخ القيد والعلم به. المادة (248) من اللائحة التنفيذية.	3
													عدم التزام الخبير الاكتواري بأخذ موافقة المسبقة من الوحدة في حال الرغبة بالتوقف المؤقت أو النهائي. -إذا استمر الخبير الاكتواري بالعمل أثناء فترة التوقف. المادة (251)- (252) من اللائحة التنفيذية.	4
													عدم التزام الخبير الاكتواري	5



																			بالواجبات والمهام المطلوبة منهم في المادة رقم (254). المادة (254) من اللائحة التنفيذية.
																			قيام الخبير الاكتواري بالجمع بين مهنة الخبير الاكتواري وأي مهنة تأمينية أخرى. المادة (256) من اللائحة التنفيذية.
																			إذا قام الخبير الاكتواري بإخفاء، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب، أو إلقاء بيانات غير صحيحة ومضللة الى الوحدة.

سادساً: المهنة التأمينية:

د- مديرو مطالبات التأمين

القبود		الجراءات												المخالفات		م			
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (263) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)																	
منع الشخص المرخص له من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو تعديل ترخيصه	منع الشخص المرخص له من النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة من مزاولته بعض الأعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من إبرام بعض أنواع الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمدى جسامة المخالفة ويحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن العمل مزاولته أو المهنة بشكل نهائي	إلزام المخالف بإعادة اجتياز الاختبارات التأهيلية	الإلزام	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة								
																		قيام مديرو مطالبات التأمين بالعمل دون رخصة مزاولته سارية صادرة عن الوحدة. المادة (257) من اللائحة التنفيذية	1
																		قيام مديرو مطالبات التأمين بتعديل وثيقة تأمين ضمان المسؤولية المهنية دون أخذ موافقة الوحدة المسبقة. المادة (263) من اللائحة التنفيذية	2
																		عدم التزام مديرو مطالبات التأمين بالاحتفاظ بسجلات ودفاتر أصولية تتضمن جميع الأمور المتعلقة بأعمالها والاتفاقيات التي تعقدتها مع شركات التأمين ومقدمي الخدمات سواء كانت بشكل ورقي أو الكتروني وذلك لمدة لا تقل عن 5 سنوات من تاريخ انتهاء الاتفاقية. المادة (269) من اللائحة التنفيذية.	3

												4	عدم التزام مديرو مطالبات التأمين بتعيين مراقب حسابات مسجل لدى الوحدة. عدم التزام مديرو مطالبات التأمين بتقديم بيانات مالية سنوية للشركة معتمد من مراقب الحسابات مسجل لدى الوحدة متضمن حجم العمليات والعمولات المدفوعة من شركات التأمين او مقدمي الخدمات التي تتعامل معها. المادة (270) من اللائحة التنفيذية
												5	عدم التزام مديرو مطالبات التأمين بالواجبات والمهام المطلوبة منهم في المادة (272). المادة (272) من اللائحة التنفيذية
												6	ممارسة مديرو مطالبات التأمين للأعمال المحظورة والمذكورة في المادة (273). المادة (273) من اللائحة التنفيذية
												7	إذا قام مديرو مطالبات التأمين بإخفاء، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب، أو إدلاء ببيانات غير صحيحة ومضللة إلى الوحدة

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com

سادساً: المهنة التأمينية:

هـ- وكلاء التأمين

القيود		الجزاءات										م	
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)											
منع الشخص المرخص له من القيام بأعمال معينة او تعليق تعديل ترخيصه	منع الشخص المرخص له من النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من مزاولته بعض الاعمال لمدة محددة	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لحدى جسامته المخالفة وبحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة او مدير في احدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن العمل مزاولته العمل المهنة بشكل نهائي	الوقف عن العمل مزاولته المهنة لا تتجاوز سنة	إلزام المخالف بإعادة اجياز الاختبارات التأهيلية	الإنذار	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة	المخالفات	
												1	قيام وكلاء التأمين بالعمل دون رخصة مزاولته سارية صادرة عن الوحدة. المادة (274) من اللائحة التنفيذية
												2	عدم التزام وكلاء التأمين بالاحتفاظ بسجلات ودفاتر أصولية تتضمن جميع الأمور المتعلقة بأعمالها والاضافات التي تعدها مع شركات التأمين او فرع الشركة الاجنبية سواء كانت بشكل ورقي او الكتروني وذلك لمدة لا تقل عن 5

												سنوات من تاريخ انتهاء العمل بما. المادة (284) من اللائحة التنفيذية	
												3	عدم التزام وكلاء التأمين بتعيين مراقب حسابات مسجل لدى الوحدة. عدم التزام مديرو مطالبات التأمين بتقديم بيانات مالية سنوية للشركة معتمد من مراقب الحسابات مسجل لدى الوحدة من ضمن حجم العمليات والعمولات المدفوعة من شركات التأمين او فروع الشركات الأجنبية. المادة (285) من اللائحة التنفيذية.
												4	عدم التزام وكلاء التأمين بالواجبات والمهام المطلوبة منهم في المادة (286). المادة (286) من اللائحة التنفيذية
												5	إذا قام وكلاء التأمين بإغشاء، أو غش، أو تدليس أو تلاعب أو ادلاء ببيانات غير صحيحة ومظلمة الى الوحدة.

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com

سابعاً: الأحكام العامة لللائحة المخالفات الجزاءات والقيود مجلس التأديب

القيود		الجزاءات										م	المخالفات	
(طبقاً للفقرة 9 من المادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)		(طبقاً للمادة رقم (313) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين)												
منع الشخص المرخص له من الوحدة من القيام بأعمال معينة أو تعليق أو ترخيصه	وقف النشاط المرخص به لمدة معينة	منع الشخص المرخص له من الوحدة بعض الاعمال لمدة محددة	منع الشخص المرخص له من ابرام بعض أنواع الصفقات	فرض جزاءات مالية تتدرج تبعاً لمدى جسامة المخالفة ويحد أقصى مقداره خمسون ألف دينار كويتي	عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها	إلغاء الترخيص	وقف الترخيص لمدة لا تتجاوز 6 أشهر	الوقف عن العمل المهنة لمدة لا تتجاوز ستة	الوقف عن العمل مهنة لا تتجاوز ستة	إلزام المخالف بإعادة اجتياز الاختبارات التأهيلية	الإنذار	التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة		
													1	عدم وضع إجراءات المراقبة الداخلية لضمان متابعة الالتزام بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات واللوائح والتعاميم الصادرة عن الوحدة.
													2	المادة (70) من اللائحة قيام الأشخاص الراغبين بمزاولة أنشطة التأمين أو إعادة التأمين عند

											<p>تقدم طلبهم او من لديهم رخصة مزاوله بإخفاء، او غش او تدليس او تلاعب او ادلاء ببيانات غير صحيحة ومظلمة الى الوحدة:</p> <p>1- شركات التأمين والتأمين التكافلي</p> <p>2- شركات إعادة التأمين وإعادة التأمين التكافلي</p> <p>3- شركات وساطة التأمين ووساطة إعادة التأمين</p> <p>4- فروع الشركات الأجنبية</p> <p>5- فروع شركات التأمين وفروع شركات التأمين التكافلي</p> <p>6- فروع شركات إعادة التأمين وإعادة التأمين التكافلي</p> <p>7- جمعيات التأمين</p> <p>8- أصحاب المهن التأمينية</p> <p>9- أية مهن أخرى تنظمها اللجنة العليا.</p>	
											<p>المادة (47) من القانون امتناع الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة عن تزويدها بأية بيانات او مستندات او معلومات تطلبها الوحدة.</p>	3
											<p>عدم الالتزام بالأمانة والنزاهة والعدالة باستيفاء كافة الالتزامات التي على الشركة للعملاء وفق القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات واللوائح والنصائح الصادرة عن الوحدة.</p>	4



											عدم تقديم أسباب التأمين الاجباري أو تجديده للعملاء.	5
											تضمن الوثيقة لشروط تصفية ضد العميل.	6
											عدم وضع إجراءات معقولة لتحديد أي تضارب بالمصالح، مع الالتزام بعدم تقديم مصلحة الشركة أو الوسيط أو مصلحة العميل بشكل غير عادل.	7
											عدم الالتزام بأن تكون وثيقة التأمين مكتوبة باللغة العربية وبشكل واضح مفروق وصيغة بسيطة قدر الإمكان.	8
											تعديل وثيقة التأمين دون وجود طلب كتابي من المؤمن له، ودون توقيع كلاً من الطرفين على الوثيقة بعد التعديل.	9
											تقديم أي بيانات أو إعلانات غير دقيقة أو مغلطة أو خادعة بشكل مباشر أو غير مباشر للجمهور.	10
											قيام الوسيط بتخليص مصلحة على مصلحة العميل عن طريق منحه وثيقة تأمين استقاضي بموجبها عمولة أكبر.	11
											عدم التزام شركات التأمين بأنواعها ووسطاء التأمين بأنواعهم والأسعار الرسمية المنظمة بقرارات الوحدة أو عدم تعليقها بتمكان	12



											ظاهر وواضح للجمهور.	
											عدم تزويد العميل بكتاب رسمي من الشركة - في حال طلب العميل ذلك - بقبول التأمين حين إصدار الوثيقة.	13
											عدم الالتزام بتسليم وثيقة التأمين الرسمية للمعمل فوراً بعد إصدارها.	14
											عدم الالتزام بسداد التعويضات وفق القرارات المطظمة وخلال المدد المحددة من الصادرة من الوحدة.	15
											عدم الالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الشكاوى وفرض المنازعات بالوحدة.	16
											-في حال وصول الشكاوى المرفوعة أمام لجنة الشكاوى ضد الشركة لعدد (15) شكوى خلال 12 شهراً.	17
											التلاعب بمقوق وأموال المساهمين وحملة الوثائق والمستفيدين أو المشتركون في شركات التأمين التكافلي/التقل يدي أو في شركات إعادة التأمين التكافلي/ التقليدي بما يؤدي لضعفها أو نقصان قيمتها.	18
											تعديل أو تغيير بيانات الأشخاص الحاضرين لرقابة الوحدة أو العنوان دون أخذ موافقة رسمية من الوحدة أو الجهات ذات الاختصاص.	19



											20	عدم الالتزام بنسبة العمالة الكويتية وفق قرارات الوحدة والجهات ذات الاختصاص
											21	عدم تأهيل الكوادر المشربة العاملة لدى الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة بالشهادات المهنية المنظمة وفقاً لقرارات الوحدة.
											22	إذا لم تحتفظ الشركة المُرخص لها بالأموال المشصوص عليها في المادة رقم (35) من قانون الوحدة أو إذا لم تتم باستمرارها على الحو الذي تحدده المادة رقم (37) من قانون الوحدة.
											23	إذا امتنعت الشركة المُرخص لها عن تنفيذ حكم قضائي نهائي متعلق بأنشطتها المشصوص عليها بهذا القانون.
											24	إذا تأخرت الشركة المُرخص لها بسداد التزاماتها المالية للوحدة خلال المدد اضددة باللاحة التفهدية للقانون.
											25	إذا أخلت الشركة بالتزاماتها المشصوص عليها في المادتين رقم (30) و (32) من قانون الوحدة.
											26	إذا تبين للوحدة وثبت لديها أن حقوق حملة الوثائق مهددة بالضباع.
											27	قيام الشركة التي صدر بحقها قرار وقف أو



												الغاء بإصدار وثائق تأمين جديدة أو تجديد أو تجديد وثائق سارية ما لم يكن ذلك في مصلحة العميل بالنسبة للتأمين فقط خلال فترة الوقف أو بعد الإلغاء، وذلك بعد أخذ موافقة الوحدة.	
												إذا تكرر وقف نشاط الشركة لأكثر من مرة عامين متتاليين.	28
												إذا لم يتم الشركة بتصحيح المخالفة الواحدة المنسوبة إليها وفقاً لنص المادة رقم (53) من قانون الوحدة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.	29
												إصدار وثيقة التأمين دون وجود مصلحة اقتصادية أو تأمينية مشروعة.	30
												عدم وجود آلية رسمية داخل الشركة لاحتساب سداد الأقساط المستردة للعميل في حال الغاء الوثيقة.	31
												أي تصرف يتضمن الغاء، أو إصدار أو تعديلات أو عدم التزام بشروط الوثيقة دون تحقيق المصلحة التأمينية وبالمخالفة للغرض الذي أبرمت من أجله الوثيقة مما بعد معه مخالفة لقرار الوحدة والجهات الطالبة بموجب القوانين والقرارات المنظمة لها.	32
												ارتكاب مخالفات للقانون رقم	33



											(39) لسنة 2014 في شأن حماية المستهلك أو لائحته التنفيذية وتعدلاتها أو القرارات المنظمة الصادرة من الجهة ذات الاختصاص في هذه المسألة لحماية المستهلك.	
											ارتكاب مخالفات للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة أو لائحته التنفيذية وتعدلاتها أو القرارات المنظمة الصادرة من الجهة ذات الاختصاص في هذه المسألة لحماية المنافسة.	34
											ارتكاب مخالفات للقانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب أو لائحته التنفيذية وتعدلاتها أو القرارات المنظمة الصادرة من الجهات ذات الاختصاص.	35
											ارتكاب مخالفات متعلقة بمسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المختصين عليها في قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحه التنفيذية وتعدلاتها أو القرارات المنظمة الصادرة من الجهة ذات الاختصاص.	36

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



											أو متعلقة بمسؤولياتهم في هذا القانون ولائحته وتعديلاتها والقوانين ذات الصلة.	
											عدم الالتزام خلال المدد المحددة بتطبيق وتنفيذ القيد الواحد الصادر به قرار من مجلس التأديب ضد الشخص المخالف.	37
											مخالفة رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم الواجبة عليهم وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه اللائحة والقانون والقوانين ذات الصلة وتكون هذه المسؤولية اما شخصية تلحق عضو بالذات، واما مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الإدارة جميعاً.	38
											عدم اخطار الوحدة بأية أحكام غائية صادرة على رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة في جنابة / جنحة خلال شهر من تاريخ صدورهما.	39
											عدم التزام شركات التأمين التقليدي / التكافلي وشركات إعادة التأمين التقليدي / التكافلي بمسؤولياتهم التعاقدية الواردة بالوثيقة وذلك باختصاص المؤمن له، أو عدم إخراجه من الدعاوي المختصة فيها من الغير في ذات الشأن.	40
											عدم التزام الحاضرين لأحكام القانون رقم 125 لسنة 2019	41



